اقتصاد

تكاليف البناء ترتفع في الكويت

الكويت ـ **أحمد الزعبي**

كشفت وثيقة تقدمت بها مجموعة من شركات المقاولات والبناء إلى غرفة التجارة والصناعة الكويتية أن تكاليف البناء ارتفعت بمقدار 35 في المائة منذ بداية العام حتى فبراير/ شباط مقارنة بالعام الماضي، فيما تجاوزت خسائر شركات المقاولات 2,8 مليار دولار منذ بداية جائحة كورونا في فبراير/ شباط 2020.
وذكرت الوثيقة التي اطلعت عليها «العربي الجديد» أن هناك العديد من العقبات والمعوقات التي تواجه شركات المقاولات والبناء خلال الفترة الحالية، أهمها نقص العمالة الوافدة بسبب إغلاق المطار ومغادرة الآلاف، وزيادة أسعار مواد البناء وأسعار الشحن فضلا عن ارتفاع أجور العمال. ودعت الشركات الحكومة إلى تسهيل إجراءات عودة الوافدين وخصوصا العمالة الفنية والحرفية.
وشدد الخبير الاقتصادي الكويتي مروان سلامة لـ «العربي الجديد» على ضرورة متابعة الحكومة الكويتية لمشكلات شركات القطاع الخاص خصوصاً في المقاولات والإنشاءات التي واصلت العمل خلال فترة جائحة رغم التحديات الهائلة.
وأشار إلى أن هذا القطاع من أهم المرافق الاقتصادية والحيوية في الكويت، الذي يجب دعمه ومعالجة مشكلاته وإزالة كافة العقبات التي تواجهه من أجل استكمال مشروعات التنمية، بالإضافة إلى استثمارات القطاع الخاص.
وقال مسؤول تنفيذي في إحدى شركات المقاولات الشهيرة في الكويت، أن الشركة تواجه العديد من الأزمات خلال الفترة التي أعقبت تفشي فيروس كورونا في الكويت. وأوضح المسؤول الذي فضل عدم الكشف عن اسمه، أن أسعار مواد البناء ارتفعت بصورة مبالغ فيها خلال الفترة الماضية. وأشار إلى أن نسبة الارتفاع بلغت أكثر من 50 في المائة في بعض الأحيان، فضلا عن ارتفاع أسعار شحن مواد البناء المختلفة وزيادة الرسوم الحكومية، وتضاف إلى هذه المشكلات أزمة نقص الأيدي العاملة. ولفت إلى أن مشكلة عدم توافر العمالة والكوادر الفنية والهندسية تتسبب في كثير من الأحيان في تأخير المشروعات التي يجري تنفيذها الأمر الذي يكلف شركات المقاولات غرامات تأخير مرتفعة.
من ناحيته، أكد مدير وحدة البحوث في مركز الكويت الدولي للدراسات الاقتصادية عبد العزيز المزيني لـ «العربي الجديد»، أنه ينبغي وضع خارطة طريق اقتصادية لمعالجة أوضاع شركات القطاع الخاص الكويتي وإزالة العقبات أمام شركات المقاولات، لافتا إلى أن عدم الاجتهاد في حل مشكلات هذه الشركات سيتسبب في تدمير هذا القطاع الحيوي.
ودعا المزيني الحكومة الكويتية إلى تسهيل أعمال الشركات من خلال توفير المناخ المناسب لتسيير الأعمال بدءاً من مساعدة الشركات في استقدام العمالة الفنية الماهرة من البلدان الأساسية التي يأتي منها العمال المتخصصون، وكذا فتح المطار بصورة طبيعية مع تشديد الإجراءات الاحترازية ووضع ضوابط مثل إحضار شهادة PCR تثبت خلو المسافرين من فيروس كورونا، أو فرض الحجر الصحي سواء في المنازل أو في الفنادق الكويتية.
كما طالب المزيني مجلس الوزراء الكويتي إلى تخفيض أسعار ورسوم شحن مواد البناء وعدم المساهمة في تفاقم مشكلات شركات المقاولات.

(ميغيل كانديلا/ Getty)

نمو اقتصاد الصين

قال ليو شي جين مستشار السياسات لدى بنك الشعب الصيني (البنك المركزي)، الجمعة، إن الناتج المحلي الإجمالي للبلاد قد ينمو ما بين 8 في المائة و9 في المائة في 2021 في ظل «ظروف اعتيادية»، وبما يزيد عن 15 في المائة على أساس سنوي في الربع الأول من العام الحالي. وشرح ليو أن هذه النسب هي نتيجة مستوى أساس منخفض تم تسجيله في العام 2020، وبالتالي هي لا تعني أن الصين عادت إلى فترة «نمو مرتفع». ونما اقتصاد الصين 2,3 في المائة فقط في العام الماضي في ظل اضطرابات كبيرة ناجمة عن جائحة فيروس كورونا. وأضاف ليو في مؤتمر عبر الإنترنت أنه إذا بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي في 2020 و2021 نحو خمسة في المائة، فإن هذه لن تكون نتيجة «سيئة».

أخبار

ارتفاع الصادرات التركية

بلغ إجمالي الصادرات التركية إلى مختلف دول العالم خلال يناير/ كانون الثاني الماضي، 15 مليارا و45 مليون دولار. وأعلنت هيئة الإحصاء ووزارة التجارة التركية، الجمعة، بيانات التجارة الخارجية المؤقتة لشهر يناير الماضي. وبحسب المعطيات، حققت

الصادرات التركية زيادة بنسبة 2,3 في المائة خلال يناير/ كانون الثاني 2021، مقارنة بالشهر نفسه من العام 2020. وكشفت البيانات انخفاض الواردات بنسبة 5,9 في المائة لتصل إلى 18 ملياراً و79 مليون دولار. وانخفض عجز التجارة الخارجية إلى 3 مليارات و34 مليون دولار.

الصين تبطئ مشتريات النفط

تسجل واردات الصين من النفط الخام تراجعاً في الربع الثاني بعد أن بلغت أسعار برنت أعلى مستوى في 13 شهرا، مما أدى إلى انحسار الطلب وكبح هوامش شركات التكرير في الوقت الذي تتأهب فيه للإغلاق من أجل أعمال صيانة مزمعة. وأصبحت شركات تكرير النفط الصينية المستقلة، التي تشكل خُمس طلب البلاد على الواردات، تحجم عن شراء شحنات في الوقت الذي تدخل فيه موسما يتسم بانخفاض الطلب، بينما لم تلحق الهوامش المحلية بعد بالمكاسب القوية للأسعار العالمية. وأدى انخفاض المشتريات من الصين، أكبر مستورد للخام في العالم، إلى هبوط الأسعار الفورية لدرجات الخام من الشرق الأوسط وروسيا هذا الأسبوع بينما اعترى الضعف أسعار الخام من مناطق أخرى مثل أفريقيا وأميركا اللاتينية.

دول تحت رقابة «مجموعة العمل المالي»

وضعت «مجموعة العمل المالي» المغرب والسنغال وبوركينا فاسو وجزر كايمان تحت المراقبة لتقصيرها في مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب. وفي ختام اجتماع عام، أضافت هذه الهيئة الحكومية الدولية البلدان الأربعة إلى «اللائحة الرمادية» للبلدان التي تعاني من «أوجه قصور استراتيجية»، لكنها تعهدت بتنفيذ خطط العمل في المواعيد النهائية المحددة لتحسين أوضاعها.

انتعاش اقتصاد كوريا الجنوبية

أعرب وزير المالية الكوري الجنوبي، هونغ نام-كي عن اعتقاده في أن بدء تطعيم السكان باللقاح المضاد لفيروس كورونا سيساعد في تعزيز الانتعاش الاقتصادي، والعودة إلى الحياة الطبيعية. ولفت إلى أنه بدأ أكثر من 5 آلاف من العاملين في مجال الرعاية الصحية والمرضى الذين تقل أعمارهم عن 65 عاما في كوريا الجنوبية تلقي الجرعات الأولى من اللقاحات المضادة لفيروس كورونا. ويسير الاقتصاد الكوري الجنوبي على مسار انتعاش معتدل على خلفية تحسن الصادرات.

دعوات للتحقيق بأسعار الزيوت في المغرب

الرباط ـ **مصطفى قماس**

طالبت جمعيات الدفاع عن حقوق المستهلك في المغرب، بفتح تحقيق في ما تعتبره اتفاقاً بين شركات الزيوت حول زيادة الأسعار، وسط حملة لمقاطعة هذه السلعة من قبل ناشطين على مواقع التواصل الاجتماعي. وقال مديح وديع، الكاتب العام للجامعة الوطنية لجمعيات المستهلك، إن فروع الجمعية في 16 إقليما، لاحظت أن الشركات المحلية المنتجة للزيوت ارتفعت أسعارها في وقت واحد، كذا تصاعدت أسعار الزيوت المستوردة. ورأت الجامعة أن تلك الزيادة تأتي في ظل تضرر القدرة الشرائية للأسر المغربية، في سياق الأزمة الصحية، زيادة على أنها جاءت مع اقتراب شهر رمضان، الذي يرتفع فيه الطلب على الزيوت.
واستنفرت الدعوة للمقاطعة الشركات، حيث أكدت أن المغرب يعتمد على السوق العالمية للتزود بالزيوت، والتي ارتفعت فيها الأسعار إلى 80 في المائة.
غير أن جمعيات حماية المستهلك، التي استنكرت الزيادة في الأسعار في سياق الظرفية الحالية، شددت على معطى ترى فيه خرقا لقانون حرية الأسعار والمنافسة، حيث أكدت على أن هناك اتفاقا على الزيادة في الأسعار بما يشبه السلوكيات الاحتكارية. وشدد بوعزة الخراطي رئيس الجامعة المغربية لحقوق المستهلك، على أن هذه الزيادة لم تراع الظرفية الحالية التي تتسم بتراجع القدرة المعيشية للأسر. وطالبت الجامعة الوطنية لجمعيات المستهلك بتدخل الأجهزة المعنية لفتح تحقيق معمق وسريع حول اتفاق موردي تلك السلع حول الزيادة في الأسعار، وهو ما يتنافى مع قانون حرية الأسعار والمنافسة.
ودعت الجمعيات مجلس المنافسة للقيام بدوره الذي يمكنه في التحقيق فيما إذا كانت شركات الزيوت اتفقت على خرق القانون عبر الاتفاق على الزيادة في الأسعار. ومن اختصاصات المجلس التدخل من أجل محاربة الاتفاقات التي يمكن أن تحدث بين الشركات في السوق، عبر رفع الأسعار أو خفض الجودة بما يخدم مصالحها. ووسع المغرب سلطات المجلس قبل خمسة أعوام، كي يساهم في الحد من الاحتكار والاتفاقات والمنافسة غير المشروعة، حيث أطلقت يده في التحري والردع.
غير أن الجامعة الوطنية لجمعيات المستهلك، لا تكتفي بالمطالبة بفتح تحقيق، بل تطالب الحكومة أيضاً باتخاذ تدابير ضد ارتفاع أسعار الزيوت.

اسواق

تعويم الجنيه السوداني

تخبط في السوق الموازية مع تراجع الطلب

أربك تعويم الجنيه السوداني تجار العملة في السوق الموازية، إذ يواجهون تراجعاً في اعمالهم مع اتجاه عدد كبير من المواطنين نحو المصارف

الخرطوم ـ **هالة حمزة**

أدى تعويم الحكومة الانتقالية السودانية الجنيه في محاولة للسيطرة على السوق الموازية للعملة، إلى تراجع كبير في حركة تداول العملات في أسواق الخرطوم، وسط الزيادة الكبيرة في حجم المخزون من النقد الأجنبي مقابل تراجع الطلب، إذ يتخبط تجار العملة أمام رغبة الحكومة في إنهاء السوق السوداء، ويحاولون اتباع سياسة «النفس الطويل».

وقال تجار عملة في السوق العربي في الخرطوم لـ «العربي الجديد» إن غالبية التجار من أصحاب المكاتب وصغار التجار أيضاً، توقفوا عن البيع والشراء منذ بدء التعويم الأحد الماضي. هؤلاء يتوقعون عجز الحكومة عن مقابلة الطلب العالي على العملات الأجنبية من خلال القنوات المصرفية، مراهنين على عودة الحاجة إلى السوق الموازي، معربين عن ثقتهم في معاودة نشاط السوق مرة أخرى.

ولم يستغرب تاجر عملة في حديث مع «العربي الجديد» ما أطلق عليه صفة «الهجرة العكسية» والانحراف الكبير للمواطنين من التداول في السوق الموازي، واتجاههم نحو المصارف السودانية منذ تطبيق قرار التعويم وتوحيد سعر الصرف. واعتبر أن السبب يعود إلى الفارق الطفيف في سعر الدولار ما بين السوق الموازي والمصارف، حيث بلغ سعره في السوق الموازي 380 جنيهاً للبيع فيما تم تحديده في المصارف عند 374 جنيهاً، ما شجع الكثيرين على التعامل مع المصارف وتسبب في زيادة حجم الوارد اليومي من النقد الأجنبي في المنظومة النقدية المنظمة، إلا أنه لم يفقد الأمل، من عودة النشاط إلى السوق الموازي.

وقال تاجر آخر في السوق إن التجار يترددون حالياً في البيع والشراء خوفاً من الحملات الأمنية التي تدهم السوق منذ بدء التعويم، وأيضاً تجنباً للخسائر في حال عودة انتعاش الطلب على الدولار. وأشار إلى احتفاظ عدد كبير من التجار بعملاتهم الأجنبية إلى حين اتضاح الرؤية، لافتاً إلى زيادة أسعار الدولار بالسوق من 374 الى 380 جنيها للبيع، وفيما أصبح سعر الريال السعودي 92 جنيهاً للبيع و88 جنيهاً للشراء.

وشرح تاجر عملة أن ركود السوق هذه الفترة هو نتيجة بديهية بعد ارتفاع نشاط المصارف في شراء العملات الأجنبية ما أحدث زيادة ضخمة في حجم المخزون في السوق، في مقابل امتناع التجار عن العمل منذ بدء سياسة التعويم.

ووجّه محافظ بنك السودان المركزي محمد الفاتح زين العابدين في اجتماعه الأخير مع مديري المصارف التجارية بتبسيط إجراءات عمل المصارف لإنجاح سياسة تعويم الجنيه.

> يراهن تجار العملة على فشل المصارف في تلبية الطلب

وكشفت جولة عشوائية لـ «العربي الجديد» على بعض فروع المصارف في الخرطوم، اهتمام عدد كبير منها بمواكبة مستجدات التعويم، وتنشيط إجراءات تحويل العملات للمواطنين من الأجنبية إلى المحلية، في مقابل وجود حالة من اللامبالاة من قبل بعض المصارف، ورفضها الاستجابة لمطالب العملاء بالتحويل وعدم تخصيصها منافذ خاصة لتداول النقد الأجنبي.

وأشارت مصادر «العربي الجديد» إلى رفض موظفين في مصرف عريق في الخرطوم طلبات تصريف الدولار، وذلك تحت مبرر تضاؤل حجم النقد الأجنبي لديه بسبب ارتفاع الطلب. وتكررت الحالة في فرع مصرفي آخر في وسط الخرطوم، حيث تم رفض استلام دولارات من مواطن تحت المبرر ذاته، وبعد التوجه بشكوى إلى مشرفة الفرع تم إلزام الموظف بإجراء المعاملة.

وقال مصدر مصرفي لـ«العربي الجديد» في تعليق على هذه الحالات إن «وراءها النظام البائد الذي يسعى إلى عرقلة أي برنامج تنفذه الحكومة لتبسيط إجراءات التداول النقدي من قبل المواطنين»، فيما دعت مصادر مصرفية أخرى إلى ضرورة الإسراع في حسم هذه الظواهر. وتساءلت عن السيولة المتوافرة لدى المصارف، في ظل عدم وجود آلية لدى البنك المركزي ترصد العملات الأجنبية التي يحوزها كل مصرف وحجم أرصدته، لتحديد حجم الكتلة النقدية التي تلقتها المصارف منذ تطبيق قرار التعويم وأوجه استخدامها.

في المقابل، يعاني السودانيون من ارتفاع أسعار السلع الاستهلاكية، بالتزامن مع التراجع الكبير في قدرتهم الشرائية، حيث إن قيمة رواتبهم سقطت بضربة واحدة مع إعلان قرار تعويم الجنيه، وسط مخاوف واسعة من حدوث المزيد من الارتفاع في الأسعار خلال الفترة المقبلة، وتزايد الأزمات المعيشية.

وكان سعر الدولار مقابل الجنيه السوداني قد بلغ في مطلع يناير/ كانون الثاني 2020 حوالي 87 جنيهاً في تعاملات السوق الموازي، بينما بلغ متوسط سعر العملة الرسمية في البنك المركزي 45 جنيهاً للشراء و45,2 جنيهاً للبيع. ما يعني أن التعويم هبط بسعر الجنيه حوالي سبعة أضعاف فور تعويم العملة. ولطالما كان تعويم الجنيه السوداني مطلبا رئيسياً من قبل صندوق النقد الدولي، الذي حدد في سبتمبر/ أيلول الماضي موعداً نهائياً للحكومة للانتقال إلى «سعر صرف موحد وفق آليات السوق».

تزايد الإقبال على المصارف في الخرطوم (أشرف الشاذلي/ فرانس برس)

مصر

لقاح كورونا بيد شركة مقربة من الجيش

القاهرة ـ **العربي الجديد**

كشف مصدر مطلع في وزارة الصحة المصرية أن شركة «برايم سبيد للخدمات الطبية»، المملوكة من رجل الأعمال المقرب من الجيش تامر وجيه، حصلت على حق توريد 10 ملايين جرعة من لقاح «سبوتنيك V» الروسي المضاد لفيروس كورونا في مصر، إثر مفاوضات جرت بين هيئة الدواء المصرية، والصندوق السيادي الروسي للاستثمار المباشر.

وقال المصدر لـ«العربي الجديد»، إن شركة «برايم سبيد» ستضع اللقاح الروسي تحت تصرف وزارة الصحة المصرية، تمهيداً لبيع الجرعتين منه بمبلغ 200 جنيه، رغم أن سعره العالمي يقل عن 10 دولارات (أي أقل من 156 جنيهاً)، إذ إن اللقاح مكون من جرعتين يفصل بينهما 21 يوماً، وحصل على ترخيص طوارئ في مصر، وهو ما يشترط موافقة كتابية من كل شخص يتقدم بطلب للحصول على اللقاح.

وأظهرت نتائج أعمال الشركة المملوكة لوجيه، ارتفاع صافي أرباحها بنسبة تزيد على 200 في المائة خلال الأشهر التسعة الأولى من العام الماضي، جراء منحها خدمة «درايف ثرو» لأخذ مسحات فيروس كورونا بالتعاون مع وزارة التعليم العالي في مصر، والتي حظيت من خلالها الشركة «حصراً» باختبارات فيروس كورونا بتكلفة تبلغ 2000 جنيه، بزعم تخفيف الضغط عن المستشفيات.

وحسب المصدر نفسه، فإن وجيه ترتبط شركاته بعلاقات تجارية متعددة ومتشابكة مع شركات مملوكة للجيش في مصر، بوصفه يرأس مجلس إدارة شركات «برايم فارما للأدوية» و«برايم القابضة» و«كوبروزا برايم للإنشاءات» و«القاهرة كونتراكتورز» و«برايم فارما للتجارة الدولية» و«برايم فودز للمنتجات الغذائية» و«برايم تورز للسياحة». وقالت الوكيلة السابقة لنقابة الأطباء المصرية، منى مينا: «عيب جداً أن تكرر وزيرة الصحة التأكيد بأن اللقاح لن يكون مجانياً للجميع، فالشعب المصري هو من يدفع رسوم تمويل منظومة التأمين الصحي الشامل، رغم أنها قاصرة حتى الآن على محافظة بورسعيد فقط». وأضافت في تدوينة عبر «فيسبوك»: «الحكومة تخصم 1 في المائة من صافي رواتب جميع المصريين، و0,5 في المائة من قيمة المعاش للجميع تحت بند دعم أزمة فيروس كورونا، وكلنا نعلم أن نسبة كبيرة جداً من المصابين يعالجون أنفسهم على نفقتهم الخاصة، سواء في العزل المنزلي أو في المستشفيات الخاصة».

> بيع اللقاح بـ200 جنيه رغم تقديمه مجاناً في غالبية الدول

وتابعت: «مصر استقبلت منذ يومين 300 ألف جرعة من لقاح سينوفارم هدية من الصين، وقبلها استقبلت 50 ألفاً أخرى هدية من دولة الإمارات، وبالتالي من العيب أن نتلقى اللقاح هدية ثم نبيعه للمصريين».

سورية

محاصرة المواد التموينية في «الركبان»

عبد الله البشير

يتحكم ضباط النظام السوري بأسعار المواد التموينية والغذائية في مخيم الركبان، الذين يسمحون بعبور المواد أو يمنعونها بشكل كيفي، مع فرضهم إتاوات على الشاحنات، الأمر الذي يزيد الضغوطات على الأسر المعدمة التي تقيم في المخيم.

وفرضت قوات النظام السوري بمساندة من القوات الروسية حصاراً مشدداً على النازحين في مخيم الركبان عند المثلث الحدودي بين الأردن وسورية والعراق في سبتمبر/ أيلول 2019، الأمر الذي فاقم معاناة نازحي المخيم وأدى إلى ارتفاع كبير في أسعار المواد الغذائية والتموينية، مع عدم دخول أية قوافل مساعدات إنسانية للمخيم منذ أكثر من عام.

وقال محمود الهميلي مدير المكتب الإعلامي في هيئة الإدارة المدنية في مخيّم الركبان لـ«العربي الجديد»، إنه منذ أكثر من شهر كان سعر ربطة الخبز التي تحتوي على 10 أرغفة ذات الجودة المتدنية، يبلغ ألف ليرة سورية (0,3 دولار)، ومع انخفاض كميات الطحين واشتداد الحصار على المخيم، بلغ سعر الربطة 1500 ليرة سورية (0,46 دولار). أما أسعار المواد الغذائية فهي في ارتفاع مستمر لسببين، الأول التشديد على وصول هذه المواد إلى المخيم من قبل قوات النظام إضافة لانخفاض سعر صرف الليرة مقابل الدولار. فقد بلغ سعر عبوة زيت دوار الشمس بسعة 4 ليترات 9 دولارات، وكيس السكر بوزن 50 كيلوغراماً يبلغ سعره 31,4 دولاراً. أما الطحين الأبيض فبلغ سعر الكيس منه 26,5 دولاراً. وحذّر الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة السورية من مخاطر التمادي في إهمال أوضاع مخيم الركبان للنازحين السوريين، وما يمكن أن يترتب على نقص الإمدادات الغذائية وانعدام الرعاية الصحية فيه، خاصة في ظل الخطر المرافق لجائحة فيروس كورونا.

داخل مخيم الركبان (العربي الجديد)

وقال الناشط عمر الحمصي لـ«العربي الجديد»، إن الأزمة بدأت منذ أكثر من شهر، وفي البداية قطعت قوات النظام الطحين بشكل نهائي عن المخيم، حتى أن المخابرات صادرت شاحنة طحين وغرمت صاحبها. وبعد فترة دخل الطحين بشكل تدريجي، لكن الأسعار ارتفعت بشكل كبير. ويعمل في المخيم فرن واحد، فيما الثاني متوقف عن العمل منذ 8 أشهر. ولفت إلى أنه في الفترة التي انقطع فيها الخبز لجأ الأهالي إلى الأرز والبرغل للتعويض.

وأرسلت الأمم المتحدة آخر قافلة مساعدات إنسانية لنازحي المخيم في سبتمبر/ أيلول 2019، وأشارت حينها إلى أنها تدعم المغادرة الطوعية للنازحين الذين يجبرون على مغادرة مناطق سيطرة النظام، كونه لا بدائل أخرى أمامهم.

تحقيق

تتراكم الأزمات المعيشية على المواطنين العراقيين، مع ارتفاع نسبة الفقر إلى أكثر من 40 في المائة وفقاً لتقديرات برلمانية، مع ارتفاع الأسعار وهبوط الدينار. وما يزيد الطين بلة، الإغلاق الذي لا يترافق مع أي دعم لمن فقدوا أعمالهم ورواتبهم

العراق تحت الفقر

الأزمات تتفاقم في بلد المليار برميل نفط

بغداد ـ **عمار حميد**

هنا، في أزقة بغداد وشوارعها، تلمح البؤس في عيون المارة. المحال مغلقة على رزق أصحابها. رجال ونساء يتأففون من ارتفاع أسعار المواد الغذائية. شبان وشابات يهيمون بلا عمل. وخلف كل باب قصة، عن عمال فقدوا وظائفهم بسبب إغلاق كورونا، عن رواتب مقتطعة لا تؤمن كفاف معيشة الأسرة، عن دولار يحلق أمام الدينار. فيقضم القدرة الشرائية، عن إصابات كورونا داخل بلد بنظام صحي مهترئ، عن فقر يتزايد بصمت ليطاول أكثر من ثلث السكان.

وفي أروقة المراكز السلطوية، الكثير من ضجيج. ثروة نفطية، بصادرات وصلت إلى أكثر من مليار برميل في العام الماضي، بددها الفساد وسوء الإدارة، فبحرم من عائداتها ملايين العراقيين. خلافات تمنع إقرار موازنة عام دخل في شهره الثالث بلا إقرار خطة للإنفاق وتنظيم الإيرادات رغم الأزمة الاقتصادية. وأرقام رسمية تشير إلى تفاقم الأزمة المعيشية ولا من يستجيب للحد من تمددها.

فقد فاقمت عمليات الإغلاق الجديدة في العراق التي فرضتها السلطات الحكومية لمواجهة الموجة الثانية من جائحة كورونا، مشكلات المواطنين. معدلات الإصابة أصبحت قياسية، قاربت الخمسة الآف حالة في اليوم الواحد. في المقابل، ترتفع نسب الفقر مجدداً، بالتزامن مع صعود أسعار المواد الغذائية في الأسواق والذي أخفقت الحكومة في السيطرة عليه، رغم تعهداتها عقب قرار تخفيض قيمة الدينار العراقي أمام الدولار، الذي اتخذته نهاية العام الماضي.

إغلاق بلا دعم

أكد آخر تقرير رصد لوزارة التخطيط العراقية نهاية العام الماضي، تصاعد نسبة الفقر في البلاد. وقال وزير التخطيط العراقي، خالد بتال النجم، إن تداعيات فيروس كورونا، تسببت بإضافة 1,4 مليون عراقي جديد إلى إجمالي أعداد الفقراء. وأضاف أن «عدد الفقراء بموجب هذا الارتفاع، بلغ 11 مليونا و400 ألف فرد، بعد أن كان قبل الأزمة حوالي 10 ملايين فرد». واوضح أن «نسبة الفقر ارتفعت إلى 31,7 في المائة، والتي كانت 20 في المائة في عام 2018». فيما أكد برلمانيون أن النسبة تعدت اليوم الـ40 في المائة.

> 96%
> من البضائع الاستهلاكية في السوق العراقية، مستوردة من الخارج ويدفع العراق قيمتها بالدولار، فيما تتضاءل القدرات الانتاجية في البلاد، بسبب الاغراق والاهمال الرسمي

وأجرت السلطات العراقية منتصف الشهر الحالي تعديلات جديدة على قرارات خلية الأزمة الصحية أعادت بموجبها الإغلاق العام وفرض حظر التجوال أيام الجمعة والسبت والأحد من كل أسبوع، وحظر التجوال المسائي.

وفي حديث مع «العربي الجديد» اشتكى المواطن مروان محمد من ضيق المعيشة قائلاً إن «كل أزمة يمر بها العراق سواء كانت سياسية أو اقتصادية أو أمنية تنعكس آثارها سريعاً ليصبح المواطن العراقي المتضرر الأكبر». ونوّه إلى أن الحكومة العراقية «في كل قراراتها لا تراعي الأوضاع المعيشية التي نعيشها، من دون وجود أي دعم يذكر من قبلها يعين الأسر في هذه المرحلة».

وأضاف أن الحكومة تفرض حظر التجوال على المواطنين بسبب كورونا وتطالبهم في الوقت ذاته بدفع فواتير الكهرباء والماء التي تصل إلى أكثر من 200 دولار شهرياً، فضلاً عن تأمين قيمة إيجار السكن وتوفير لقمة العيش». ودعا الحكومة العراقية إلى إعفاء المواطنين من دفع رسوم الماء والكهرباء وتقديم مساعدات نقدية للعائلات الفقيرة خاصة التي تعتمد على الأجر اليومي في تامين قوتها.

> تزايد الدعوات لإعفاء العراقيين من دفع الفواتير الشهرية
>
> تحذير من انفجار شعبي مع تزايد الفقر والإخفاق الحكومي

ومن جهته شرح المواطن أيوب العزاوي أن « القرار الأخير بفرض حظر التجوال من جديد يتزامن مع عدم توافر فرص عمل، ويأتي ذلك في ظل ارتفاع سعر صرف الدولار الذي أحدث غلاء فاحشاً في أسعار السلع والبضائع».

واوضح في حديثه مع «العربي الجديد» إن «قرارات الإغلاق تسببت في خسارة معظم المواطنين نصف رواتبهم، بل وأكثر من ذلك فمنهم من خسر وظيفته نهائيا كالعاملين في المطاعم والأسواق والمتنزهات التي أمر بإغلاقها أخيراً»، من جانبه، قال عضو مفوضية حقوق الإنسان علي البياتي في تصريح صحافي إن» 14 مليون عراقي غير قادرين على شراء الخدمات، نتيجة تدهور أوضاعهم المعيشية». وشدد على «ضرورة توزيع منح مالية سريعة لتجنب الضغوطات المالية التي ستنتهي بمشاكل اجتماعية ونفسية».

الأزمة توحّد المناطق

وفي إقليم كردستان شمالا لم يكن الوضع المعيشي أفضل حالا من مناطق وسط العراق وجنوبه، إذ يشكو السكان من فقدان القدرة على توفير لقمة العيش، وذلك بسبب تأخر رواتب الموظفين لأكثر من 5 أشهر، «إلى جانب أسباب أخرى باتت بالنسبة إلى الكثير من سكان المنطقة سبباً في مضاعفة الياس والضغوط وصعوبة الحياة»، وفق أحمد حمه رشيد، عضو اللجنة المالية في البرلمان العراقي.

وأضاف قائلاً خلال حديثه مع «العربي الجديد» إن «نسبة الفقر في العراق قد اقتربت فعليا من 40 في المائة وخصوصاً في المحافظات الجنوبية من العراق بسبب الإجراءات الوقائية للحد من جائحة كورونا وارتفاع الأسعار وهبوط سعر الدينار، بالإضافة إلى غياب فرص العمل في البلاد». وأشار رشيد إلى أن» نسبة الفقر في العراق بدأت تتزايد يوماً بعد يوم مسببة مشكلات اجتماعية وأخرى صحية»، مشيراً إلى أن « الظروف المعيشية الصعبة أدت بشكل مباشر إلى تزايد حالات الانتحار نتيجة وصول المواطن العراقي إلى حالة من الياس في توفير لقمة عيش كريمة له ولأفراد عائلته».

بدوره، قال النائب السابق في البرلمان العراقي كامل الغريري في حديث مع «العربي الجديد» إن «ما يعانيه المواطن العراقي اليوم من أزمات وتدهور ظروفه المعيشية تتحملها الحكومة العراقية، بسبب قراراتها وسياستها الخاطئة التي انعكست سلباً وبشكل مباشر على المواطنين». وأضاف أن «الحياة في العراق باتت أكثر صعوبة عن السابق حيث تتطلب أموالا ضعف ما كان ينفق شهرياً، في وقت تعاني فيه اغلب الأسر العراقية من ضعف السيولة النقدية». وحذر الغريري «الحكومة العراقية من انفجار شعبي ينذر بثورة جياع شعبيه تعم مختلف مناطق العراق».

السلطة في مكان آخر

وتأتي كل هذه المشكلات، في ظل عدم إقرار السلطات الحالية للسيطرة على الأزمة المعيشية المتمادية. إذ لا تزال الثروة النفطية مادة تحاصص وإخفاق إداري وتنظيمي، رغم تصدير مليار و96 مليوناً و345 ألف برميل في العام 2020، وفق بيانات وزارة النفط العراقية.

لا بل تسببت الخلافات في تأجيل أهم صك مالي في البلاد، أي الموازنة التي كان يجب إقرارها في ديسمبر/ كانون الأول الماضي. حيث أكد نواب في البرلمان العراقي لـ«العربي الجديد» عن اتفاق ضمني بين عدد من القوى والكتل النافذة في البرلمان، على عدم تمرير موازنة العام 2021، قبل حل الخلافات حول حصة إقليم كردستان من الموازنة الاتحادية للدولة.

خفض سعر صرف الدينار

رفعت الحكومة العراقية نهاية العام الماضي، سعر صرف الدولار من نحو 1200 إلى 1448 ديناراً، حتى يتسنى لها تقليص الفجوة بين الواردات بالعملة الصعبة من بيع النفط وما تنفقه على الموازنة التشغيلية للبلاد، إلا أن هذا القرار أدى إلى ارتفاع كلفة المعيشة على العراقيين. إذ إن العراق يعتمد بشكل شبه مطلق على السلع المستوردة، ما زاد أسعارها بنسب كبيرة خلال الأشهر الماضية. في المقابل، فإن مداخيل العراقيين بغالبيتهم بالدينار العراقي الذي يفقد قيمته، خاصة أولئك الذين يعملون في القطاع غير الرسمي. وبالتالي فقدت الرواتب قوتها الشرائية، وتضاعفت معاناة المواطنين. ويعتمد العراق على عائداته من مبيعات النفط في تغطية 95 في المائة من نفقات الدولة، حسب بيانات رسمية. وأقرّت الحكومة، في وقتٍ سابق، موازنة 2021 بقيمة 103 مليارات دولار، بعجز إجمالي يبلغ نحو 43 مليار دولار، إلا أن هذه الموازنة توقفت بسبب الخلافات الحادة حول الملف النفطي ما بين بغداد وأربيل، وفي نهاية يناير/ كانون الثاني، أعلن صندوق النقد الدولي أن العراق طلب مساعدة طارئة في إطار أداة التمويل السريع، لدعم مالية الدولة التي تعاني عجزاً غير مسبوق.

أكثر من 11 مليون فقير في العراق (أحمد الربيعي/ فرانس برس)